

كلمة العدد

1

الأونروا على مشارف
العام الدراسي
الجديد؛ هل ستستمر
في سياساتها
الخاطئة في حق
أبنائنا؟

2

التجديد لولاية
الأونروا استحقاق
قادم يجب أن يأخذ
بُعده الحقيقي

3

فلسطينيو أوروبا
ودورهم في القضية
الفلسطينية بين
الضياح والأهمية

4

حملة "الأونروا حقي
حتى العودة" تعقد
ندوتها الثانية

منتصف أيلول / سبتمبر 2022

نشرة دورية نصف شهرية تصدر عن "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" بالتعاون مع "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين".. تتناول النشرة آخر المستجدات والتحليلات والأخبار المتعلقة بوكالة "الأونروا" واللاجئين من وجهات نظر مختلفة؛ فلسطينية وعربية وعالمية.. تهدف النشرة إلى تزويد القارئ والمتابع بالمعلومات والتحليلات الكافية والضرورية حول وكالة "الأونروا" لما تمثله من ارتباط عضوي وحيوي بقضية اللاجئين بحيث تشكل فائدة نوعية يمكن استخدامها في مجالات متعددة في سياق الضغط والتأثير للتعريف بقضية اللاجئين وحققهم بالعودة.

الأونروا على مشارف العام الدراسي الجديد هل ستستمر في سياساتها الخاطئة في حق أبنائنا؟

كما حصل في امتحانات البيرفيه في لبنان، وتبين المستوى الحقيقي لطلاب الأونروا الضعيف أو عندما يصل إلى المرحلة الجامعية. وهناك الضغط النفسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يواجهه طلاب "الأونروا" ويعيشونه مع ذويهم يومياً، دون وجود دعم لهم من أي طرف من الأطراف. فلا كهرباء ولا وسائل مواصلات متوفرة توصلهم من وإلى مدارسهم، ولا كتب جديدة متوفرة ومتاحة للطلاب والاحتفاظ في الصفوف فوق المعدلات الطبيعية، ولا شبكة إنترنت تساعد في تحصيل المعلومات اللازمة لهم عندما يتطلب الأمر ذلك.



كان ولا يزال الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب ثقافة وحباً للتعليم. حيث أسفرت عدة دراسات عن نتيجة مفادها أن الشعب الفلسطيني هو الشعب الأكثر تعليماً بين الشعوب العربية ولكن... كانت نتائج امتحانات الشهادة الرسمية



للمرحلة المتوسطة في العام 2022 في لبنان مخيبة للآمال، حيث لم تصل نسبة النجاح بين صفوف التلاميذ إلى 48%، الأمر الذي يستدعي دراسة جديدة لأسباب هذا التدني الواضح وغير المسبوق في نسبة النجاح. وبمنظرة سريعة نجد أن هناك أسباب عدة أوصلت إلى مثل هذه النتائج ولم تكن "الأونروا" بعيدة عنها. هذا إن لم تكن أهمها. وفي بداية العام الدراسي الجديد لا بد أن نشدد ونذكر من بيدهم الأمر في سياسات ومناهج التعليم وخصوصاً إدارة "الأونروا" لضرورة تجاوز ومعالجة الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج. فسياسة الترفيع الآلي المتبعة حالياً فيها ما فيها من تجاوزات لا تصح في حق الطالب، حيث يتم ترفيعه إلى أن يصل إلى مرحلة دراسية خارج نطاق مدارس "الأونروا"

الأونروا على مشارف العام الدراسي الجديد هل ستستمر في سياساتها الخاطئة في حق أبنائنا؟

كل هذه العوامل مجتمعة من الطبيعي أن ينتج عنها معدلات نجاح متدنية لم يكن للطالب يد فيها؛ بل فرضت عليه دون اختيار منه. كما وأنه على وزارة التربية والتعليم في لبنان ممارسة الضغط على "الأونروا" لإلغاء سياسة الترفيع الآلي، والتي تسببت بوقوع ظلم كبير على أبنائنا الطلبة وتدني مستوياتهم بالنسبة لأقرانهم الموجودين خارج نطاق مدارس "الأونروا".



بالإضافة إلى معضلة المواصلات، فتكلفة المواصلات وحدها (في حال لم تضع الوكالة حلاً مناسباً لها) ستمنع الكثير من التلاميذ من الالتزام بالحضور، وربما توقفهم بشكل نهائي عن متابعة الدراسة بحكم أنها أصبحت تتطلب ميزانية خاصة لها قد تصل إلى كامل الدخل الشهري لرب العائلة تبعاً لعدد أبنائه التلاميذ. خصوصاً في ظل وصول نسب البطالة والفقر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين إلى أرقام غير مسبوقة وتنذر بوضع كارثي حقيقي.



سيواجه الطلبة في هذا العام الدراسي معضلة جدية بسبب صعوبة التنقل الناتجة عن الارتفاع الجنوني في أسعار المواصلات والذي وصل إلى 30 ضعفاً مقارنة بالأعوام السابقة. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يحرم التلميذ من متابعته لدراسته بسبب ارتفاع تكاليف المواصلات. وعلى "الأونروا" التحرك سريعاً لوضع الحلول المناسبة قبل فوات الأوان وقبل ازدياد نسبة التسرب المدرسي والتي هي مرتفعة بالأساس.



التجديد لولاية الأونروا استحقاق قادم يجب أن يأخذ بُغْيَهُ الحقيقي

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الثالث عشر من كانون الأول 2019 على تمديد مهام ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) حتى عام 2023. وأتى التصويت الساحق لصالح تمديد الولاية بعد قرابة شهر من تصويت مماثل في اللجنة الخاصة بالسياسات وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومن المقرر أن تصوت الجمعية العامة للأمم المتحدة، على قرار تجديد ولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" والذي ينتهي في 2023/6/30، نهاية العام الجاري لثلاث سنوات أخرى. وبالرغم من أنه من المتوقع أن يتم التجديد لولاية "الأونروا" مرة أخرى؛ إلا أنه يجب عدم الاستهانة بالمخططات الصهيونية والأمريكية الرامية لإنهاء عملها. ففي السياسة لا توجد ثوابت ولكن المصالح هي من يتحكم في اللعبة السياسية. ومن المعلوم حجم الهيمنة الأمريكية والصهيونية على قرارات عدد كبير من الدول ضمن سياسات الترغيب والترهيب الأمريكية. وقد تحصل مفاجآت تقلب الموازين وتغير دفة التصويت في آخر لحظة.

لذا فإنه على جميع الأطراف المعنية أخذ الموضوع على محمل الجد وعدم الاستهانة بالقضية، كما وأنه على الأطراف المعنية كافة سواء وكالة "الأونروا" أو السلطة الفلسطينية أو الدول التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين، وبالأخص منها دول الطوق، عليهم جميعاً البدء بالحملة الدبلوماسية من أجل حشد الدعم للتجديد لولاية جديدة "للأونروا" وعدم الالتفات إلى المشككين بجدوى وجود "الأونروا"، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الإجماع أو شبه الإجماع على التجديد لولاية "الأونروا"



فلسطينيو أوروبا ودورهم في القضية الفلسطينية بين الضياع والأهمية

لا يخفى على متابع عدد الفلسطينيين الذين هاجروا لسبب أو آخر من مناطق عمليات "الأونروا" إلى أوروبا والقارة الأمريكية.

أما الفلسطينيين الذين هاجروا قبل الـ 48 فقد هاجروا بملء إرادتهم وقبل وجود "الأونروا"، بالتالي لا يمكنهم التسجيل في سجلات "الأونروا". وهناك قسم هاجر إلى أوروبا بعد سنة 48 ولم يسجل في "الأونروا"، وهو أيضاً لا يستطيع أبناؤه وأحفاده التسجيل في سجلات "الأونروا". وسيتركز محور حديثنا هنا عن لهم الحق في التسجيل في سجلات "الأونروا"، وتثبيت صفتهم كلاجئين وهم من كانوا مسجلين في الأساس في سجلات "الأونروا" كلاجئين فلسطينيين في إحدى مناطق عمليات "الأونروا" الخمس، سواء لجؤوا في العام 48 أو 67 ثم هاجروا بعد ذلك إلى أوروبا ودول المهجر. فكل فلسطيني جاء من إحدى مناطق عمليات "الأونروا" الخمس مهاجراً إلى أوروبا أو أميركا الشمالية أو الجنوبية أو أي من دول المهجر، وكان مسجلاً في البلد الأصلي ضمن سجلات "الأونروا" سيبقى حقه وحق أبناؤه مثبتاً في التسجيل في سجلات "الأونروا"، وحتى لو كان حصل على أي جنسية أخرى أو جنسية البلد التي هاجر إليها. وهناك قسم هاجر إلى أوروبا بعد أحداث "الربيع العربي"، هروباً من الأحداث الأمنية التي وقعت حينها ومنهها ما هو مستمر حتى الآن. وفي كل الحالات الأنفة الذكر يمكن للأب الذي هو مسجل أساساً في سجلات "الأونروا" كلاجئ فلسطيني قبل أن يهاجر أن يسجل أبناؤه حتى لو حصل على الجنسية الأوروبية أو الأمريكية، فلا مانع قانوني يحجبه عن ذلك. وقد كان الأمر يستلزم بعض الإجراءات المعقدة فيما سبق قد تلزمه العودة



إلى البلد التي كان مسجلاً فيها في الأساس كي يستكمل الإجراءات، مما كان يمنع أو يشكل عائقاً في عملية التسجيل بسبب التكلفة المادية أو بعض الأمور الأخرى، ولكن من الجيد الإشارة هنا إلى أن الأمر أصبح متاحاً وأكثر سهولة ويسراً نتيجة لاستحداث آلية التسجيل أو تحديث البيانات في سجلات "الأونروا" عبر رابط إلكتروني محدد وضعته "الأونروا" لإجراء عملية التسجيل أو التعديل على البيانات وتحديثها (زواج- طلاق- ولادة-...) لكل منطقة من مناطق عملياتها الخمس من خلاله عن بعد، ودون الحاجة إلى السفر. بعد تأمين الأوراق والوثائق المطلوبة كشهادة الميلاد أو وثيقة الزواج أو الطلاق وتكون مصدقة من الجهات المعنية كالسفارة والخارجية على سبيل المثال.

من المتوقع ألا يهتم أو يتطلع اللاجئ الفلسطيني إلى البعد الإغاثي المتعلق بـ "الأونروا" بحكم أن الأوضاع المعيشية والاقتصادية في أوروبا وأمريكا بالعموم جيدة، ولا تلجئه إلى طلب المعونة الغذائية أو برامج الإغاثة بشكل عام ولكن...

هناك بعد سياسي غاية في الحساسية والخطورة يرتبط بتسجيل اللاجئ الفلسطيني في سجلات "الأونروا"، وبالتالي تثبيت أو التأكيد على حقه في العودة بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العمومية للأمم المتحدة حسب القرارات المعنية مثل القرار 194 والقرار 302 والقرار 237، والتي بمجملها نصت على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم الذي طردوا منه بفعل الاحتلال.

ومما يؤكد على حساسية هذا الأمر هو المحاولات الحثيثة للاحتلال الصهيوني ولحليفته الرئيسة الولايات المتحدة في تقليص أعداد اللاجئين الفلسطينيين، وإيهام المجتمع الدولي بأن أعدادهم قليلة للغاية كما حصل خلال صفقة القرن، وبالتالي فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين أصبحت مسألة بسيطة ولا تستحق الالتفات إليها أو جعلها قضية سياسية كبرى تكون محل صراع أو تسترعي انتباه المجتمع الدولي.

وبالتالي فإن هناك دوراً نضالياً ووطنياً يقع على عاتق اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا ودول المهجر يتمثل في محافظتهم على صفتهم كلاجئين فلسطينيين، وبالتالي حقهم في العودة إلى فلسطين وتحميل الكيان الصهيوني المسؤولية الكاملة المادية والمعنوية الناتجة عن تهجيرهم وطردهم من أرضهم، كما وإن هذا التسجيل يعتبر وبشكل مباشر دعماً للأطراف المتمسكة بالإبقاء على وجود "الأونروا"، والتي تعتبر بدورها شاهداً قانونياً أممياً على نكبة الشعب الفلسطيني نتيجة تهجيرهم من بلده في العام 48 أو العام 67 وتثبت حقهم في العودة.



حملة "الأونروا حقي حتى العودة" تعقد ندوتها الثانية

عقدت الحملة الشعبية الدولية "الأونروا حقي حتى العودة" ندوتها الثانية ضمن ندواتها التخصصية وذلك يوم الخميس الموافق 2022/9/8 والتي شارك فيها ثلة من المتخصصين بقضايا الأونروا وهموم اللاجئين الفلسطينيين. أدار الندوة سامي حماد المدير التنفيذي للهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين، وبعد أن رحب بالضيوف الأعضاء في الحملة، افتتح الحديث علي هويدي منسق الحملة بكلمة ترحيبية مشدداً على أهمية انعقاد الندوات من حيث تبادل الأفكار والمقترحات التي من شأنها تسليط الضوء على أهمية الأونروا وارتباطها بقضية اللاجئين وحق العودة. وقد شارك في الندوة كل من الإعلامي عماد العيسى رئيس جمعية الشبكة الثقافية الدولية من أجل فلسطين، وهاني جودة منسق شبكة مناصرة لاجئي فلسطين (غزة)، وحنان الجدع مشرفة مركز البص في جمعية البرامج النسائية وقد كان من المقرر أن تشارك صبحية كريم مديرة مركز الأدهم للتراث الفلسطيني، ولكن تعذرت المشاركة لظرف طارئ. تحدث عماد العيسى والذي عرّف عن مؤسسته وأهدافها والفئة التي تستهدفها الشبكة الثقافية الدولية، وعرّف اللاجئين حسب القانون الدولي والأممي. وحقه في العودة الذي ضمنه له القانون الدولي. وتطرق في حديثه إلى أهمية دور الإعلام العربي والأجنبي في إيصال رسالة اللاجئين ومطالبهم إلى المجتمع الدولي، كما أشار إلى دور وكالة "الأونروا" في المستقبل وضرورة التركيز على الدور الذي يقوم به فلسطينيو أوروبا في رفع صوت اللاجئين الفلسطينيين والمطالبة بحقوقهم، وأشاد بأنشطتهم وأهمية حراكهم في كل من أوروبا وأميركا بالإضافة إلى أهمية حراكهم والاستفادة ممن يناصرون قضاياهم من غير الفلسطينيين في الدول التي يقيمون بها في كل من أوروبا وأميركا.



حملة "الأونروا حقي حتى العودة" تعقد ندوتها الثانية

أشار العيسى أيضاً إلى ضرورة أن يكون لهذه الفئة من اللاجئين الفلسطينيين أنشطة بشكل حراك دائم وممنهج وليس محصوراً أو مربوطاً بمناسبات معينة، الأمر الذي سيثمر تأثيراً مطلوباً على الرأي العام الأوروبي والغربي بشكل عام. وتحدث هاني جودة عن أهداف وأنشطة شبكة مناصرة لاجئي فلسطين ودورها في خدمة وحماية اللاجئين الفلسطينيين، ومواجهة المحاولات المتعددة لطمس تاريخ اللجوء من ذاكرة اللاجئين بدعوى الحيادية والشفافية لدى "الأونروا"، وركز على حساسية مشكلة اللاجئين وبأنها لبّ القضية الفلسطينية، وأشار إلى أهمية التركيز في المناهج الدراسية لمدارس "الأونروا" على قضية اللجوء. ثم تحدث عن ازدواجية التعاطي في التعامل مع اللاجئين وأهمية دعم "الأونروا" في الفرق بين تعامل المجتمع الدولي مع لاجئي أوكرانيا واللاجئين الفلسطينيين. ثم تطرق إلى الجانب القانوني ودعا إلى توسيع نطاق الجهات والمؤسسات المشاركة في الحملة الشعبية الدولية "الأونروا حقي حتى العودة". ونبه إلى خطورة تقليص أعداد موظفي "الأونروا" المتبعة حالياً، وهي الجهة الدولية الوحيدة والمناط بهم تقديم الخدمات وبرامج الإغاثة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين، وألا تنازل عن تثبيت وجود "الأونروا" وبقيائها حتى انتفاء سبب إنشائها وهو عودة اللاجئين إلى بيوتهم وانتهاء الاحتلال. ثم تحدثت حنان الجدع عن دور جمعيتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في شتى مناطق ومحافظات لبنان، وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها الجمعية. وتحدثت عن أهمية توفير الحماية للاجئين من خلال وكالة "الأونروا" التي أسست بهذا الهدف في الأساس إلى حين عودتهم لوطنهم بموجب التفويض الممنوح لها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونبهت إلى خطورة سياسة التقليصات التي تقوم بها "الأونروا" على حساب اللاجئين وعدم الشفافية في البرامج التي تنفذها. ثم تطرقت إلى خطورة محاولات "الأونروا" إسناد بعض مهامها إلى بعض المؤسسات الأهلية والمحلية، بما يشكل عملية تهرب وعدم تحملها للمسؤوليات المناطة إليها ومحاولة نقلها أو تحميلها إلى جهات أخرى. ثم أشارت إلى القصور الموجود في مناهج "الأونروا" الدراسية في توصيل المعلومات التاريخية والوطنية. وانعدام الشفافية والعدالة في توصيل المساعدات إلى مستحقيها. وأكدت على ضرورة توعية و تثقيف أبناء المخيمات في لبنان من خلال عمل منهجي ومدرّس لتعريفهم بحقوقهم ومواجهة محاولات طمس هوية اللاجئين، وعدم السكوت عن تجاوزات وكالة "الأونروا" وتهريبها من أداء حقوق اللاجئين الفلسطينيين.